

وزارة التربية والتعليم

قرار وزاري رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٢

بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٥

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣ في شأن التعليم الخاص وتعديلاته؛
وعلى القرارات الوزارية أرقام ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٠ و١٩٩٥ و٢٣٥ و٢٧٠ لسنة ٢٠١١؛
وتحقيقاً للمصلحة العامة؛

قرر:**(المادة الأولى)**

يستبدل بنصوص البند (٧) من المادة الأولى ، والبند (١٢ و ١٣ و ١٤) من المادة الرابعة والمادة السادسة (فقرة أولى) من القرار الوزاري رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١١
بشأن شروط ترخيص وتنظيم العمل بالمدارس التي تطبق مناهج خاصة ، النصوص الآتية :

المادة الأولى - بند (٧):

«معادلة المحتوى العلمي للكتب المقدمة بمعرفة السادة مستشاري المواد الدراسية ،
ويتقدم المستشارون بتقرير فني يتضمن مدى معادلة المحتوى العلمي للكتب محل الفحص
لمناهج وزارة التربية والتعليم» .

المادة الرابعة - بند (١٢):

«توريـد مـبلغ مـقداره ٢٥٠٠٠ جـنيـه (خـمـسـة وـعـشـرونـأـلـفـجـنيـهـ) عـنـ كـلـ طـلـبـ تـرـخيـصـ
فتح مدرسة تطبق مناهج خاصة ، وعن كل توسيع في الترخيص ، أو إضافة فصول جديدة ،
أو تجديد الترخيص يسدـد بشـيكـ مـقـبـولـ الدـفـعـ فـيـ حـسـابـ صـنـدـوقـ دـعـمـ وـتـموـيلـ
الـمـشـرـوعـاتـ التـعـلـيمـيـةـ» .

المادة الرابعة - بند (١٣) :

«توريـد مبلغ مقداره ألف جنيه من كل مدرسة مقابل فحص كل كتاب من كتب المناهج الأجنبية التي لم يسبق اعتمادها للمدرسة من قبل ، يسدـد بشيك مقبول الدفع في حساب فحص ومراجعة كتب اللغات ، كما يسدـد ذات المبلغ عند فحص الكتب المشار إليها في حالة أية تعديل عليها» :

المادة الرابعة - بند (١٤) :

«توريـد مبلغ مقداره ألف جنيه يسدـد بشيك مقبول الدفع لحساب صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية عن كل طلب ترخيص لفتح مدرسة جديدة والتوسيع فيها» .

المادة السادسة - فقرة أولى :

«تشكل لجنة بديوان عام الوزارة لشئون المدارس التي تطبق مناهج خاصة برئاسة قطاع التعليم العام ، وعضوية كل من :

مدير مركز تطوير المناهج .

رئيس الإدارة المركزية للتعليم الثانوي .

مدير عام الإدارة العامة للتعليم الخاص (مقرر) .

مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية .

مدير عام الإدارة العامة للتوجيه المالي والإداري .

مدير عام الإدارة العامة للامتحانات .

(المادة الثانية)

تحدد أوجهه الصرف من المبالغ المرحلـة لحساب فحص ومراجعة كتب اللغات بقرار من الوزير .

(المادة الثالثة)

يلغى القراران الوزاريان رقمـا ١٩٩ و ٢٧٠ لسنة ٢٠١١ المشار إليهما .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير التربية والتعليم

جمال محمد العربي